● أخبار قصيرة

تأجيل البت في قضية ترامب المتعلقة بالمدفوعات المالية

أعلنت مصادر قضائية في نيويورك تأجيل القرار المتعلق بمحاولة إسقاط التهم في قضية المدفوعات المالية المرفوعة ضد الرئيس السابق دونالد ترامب. وكان من المقرر أن يصدر القاضي خوان ميرشان قراره ، لكن تم تأخيره استجابة لطلب فريق الدفاع.
وأفادت التقارير أن الفريق القانوني لترامب قدم استئنافاً يستند إلى قرار حديث للمحكمة العليا الأمريكية يتعلق بالحصانة الرئاسية. ويرى المحامون أن هذا التطور القانوني قد يؤدي إلى تعليق أو حتى إلغاء القضية بالكامل. وتدور القضية حول مزاعم بدفع أموال بشكل مخالف للقانون لضمان صمت ممثلة، في وقت تتواصل فيه المناقشات القانونية حول نطاق الحصانة والحماية القانونية للرؤساء السابقين.

أفغانستان: على باكستان أن تحل مشكلاتها داخل أراضيها

قال "حمدالله فطرت" المتحدث باسم حكومة طالبان في بيان مصور: "على باكستان ألا تُلقي مسؤولية تأمين الأمن على عاتقنا، وأن تحل مشكلاتها داخل أراضيها". وكان "خواجة محمد آصف" وزير الدفاع الباكستاني قد شدد في وقت سابق، ردًا على الهجوم الانتحاري في محطة قطار في كويتة، على أنه من الممكن أن لا يكون لطالبان دور مباشر في هذا الهجوم، لكنهم لم يتخذوا إجراءات عملية ضد الجماعات الإرهابية الناشطة في أراضي أفغانستان. وزعم أن انفجار كويتة هو إشارة إلى "حرب بالوكالة" التي تديرها الهند وبعض الدول الأخرى باستخدام "حركة طالبان الباكستانية" و"الحركة التحررية البلوشية" ضد باكستان، مؤكدًا مرة أخرى أن مثل هذه الهجمات تُخطط من أراضي أفغانستان.

البرازيل تعزز إجراءاتها الأمنية استعداداً لقمة العشرين

كشفت السلطات البرازيلية عن خطتها الأمنية الشاملة لاستضافة قمة مجموعة العشرين، حيث أعلنت نشر قوة عسكرية ضخمة تضم تسعة آلاف جندي لضمان سير الفعاليات بشكل آمن وسلس.
وأوضح البيان الصادر عن وزارة الدفاع البرازيلية أنه اعتباراً من امس الأربعاء، سيتم نشر القوات المسلحة في مختلف المواقع الاستراتيجية في مدينة ريو دي جانيرو، حيث ستتولى مهام تأمين المنشآت الحيوية وطرق التنقل الرئيسية للوفود المشاركة. وتستعد مدينة ريو دي جانيرو الساحلية لاستقبال قادة وممثلي أكبر اقتصادات العالم يومي ١٨ و١٩ نوفمبر ، حيث من المتوقع أن تناقش القمة عدداً من القضايا الاقتصادية والتنموية الملحة على المستوى العالمي.

في إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا قبل نهاية العام

الولايات المتحدة تواجه مأزقاً تقنياً وعسكرياً

الوفاق

تشهد الساحة السياسية الأمريكية تحولات متسارعة مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس جو بايدن، خاصة فيما يتعلق بملف المساعدات العسكرية لأوكرانيا. و مع عودة دونالد ترامب قريباً إلى البيت الأبيض، تتسابق إدارة بايدن مع الزمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الدعم العسكري لكييف، في محاولة لتعزيز موقفها قبل أي تغييرات محتملة في السياسة الأمريكية. يأتي هذا في وقت حساس تواجه فيه أوكرانيا تحديات عسكرية متزايدة، وتحتاج فيه إلى دعم من ورطها في الحرب أكثر من أي وقت مضى.
يبدو أن الديمقراطيين سيحاولون إرسال أكبر قدر ممكن من الأسلحة إلى أوكرانيا قبل تنصيب دونالد ترامب، استباقاً لتوقعات بأن الرئيس القادم سينهي المساعدات العسكرية أو يقللها على الأقل. ووفقاً لتقرير حديث في وسائل الإعلام الغربية، هناك خطة لتسريع شحن الأسلحة وتسليم معدات متنوعة إلى كييف قبل نهاية العام. غير أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن الصعوبات اللوجستية ووضع المخزونات العسكرية قد تعيق هذا المشروع بشكل كبير.

حزمة مساعدات ضخمة

وحسب صحيفة وول ستريت جورنال، يبذل الرئيس الأمريكي جو بايدن وفريقه جهوداً لإرسال حزم مساعدات عسكرية ضخمة إلى أوكرانيا، مستخدمين المبلغ المتبقي وقدره ٧ مليارات دولار من ميزانية المساعدات المعتمدة سابقاً. كما يعتزم البنتاغون ضمان إطلاق ما لا يقل عن ملياري دولار إضافيين لتمويل عقود عسكرية جديدة مع أوكرانيا قبل نهاية ولاية بايدن.
ومن المتوقع أن تشمل الحزم الجديدة حوالي ٥٠٠ صاروخ مضاد للطائرات، بما في ذلك قذائف لأنظمة باتريوت ونظام ناسامز. والهدف هو توسيع قدرات أوكرانيا في الدفاع الجوي، إذ يُعرف أن هذه النقطة هي الأكثر حرجاً في البلاد، مما يجعل مواقع كييف عرضة لهجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة والطيران الروسي.
وذكرت المقالة، نقلاً عن مصادر مطلعة على الشؤون العسكرية الأمريكية: "رداً على تصعيد الهجمات الروسية بالطائرات المسيّرة والصواريخ، يرسل البنتاغون إلى أوكرانيا أكثر من ٥٠٠ صاروخ اعتراضي لنظام الدفاع الصاروخي باتريوت ونظام الصواريخ أرض-جو المتقدم الوطني (ناسامز)، والتي من المتوقع وصولها في الأسابيع المقبلة، وفقاً لمسؤول كبير في الإدارة. وقال مسؤول أمريكي إن هذه الشحنات ينبغي أن تلبي احتياجات أوكرانيا للدفاع الجوي لبقية هذا العام."

مخاوف كثيرة

ومع ذلك، أشارت المقالة أيضاً إلى عدة تحديات يواجهها المسؤولون الأمريكيون في تنفيذ خطتهم. فهناك مخاوف كثيرة بشأن القدرات اللوجستية والتشغيلية الأمريكية، سواء بسبب قلة الأسلحة المتاحة للتصدير أو لضيق النافذة الزمنية لإرسال كمية كبيرة من المعدات إلى أوكرانيا.
وأضاف النص: "عادةً ما يستغرق تسليم الأسلحة إلى أوكرانيا أسابيع أو حتى شهوراً، كما أن تأثير الزيادة المخطط لها في نقل الأسلحة على المخزونات العسكرية الأمريكية، وخاصة الدفاعات الجوية، يمثل 'مصدر قلق كبير'، حسب قول مسؤول أمريكي كبير آخر. وتدرس الولايات المتحدة خيارات مثل إعادة شراء أسلحة من دول أخرى لتقديمها إلى أوكرانيا... كما أن لدى البنتاغون مخزوناً محدوداً من الذخائر المحمولة جواً التي يمكن إرسالها لتسليح مقاتلات إف-١٦ الجديدة في أوكرانيا. وتستخدم القوات الأوكرانية الطائرات بشكل أساسي في دور الدفاع الجوي للمساعدة في إسقاط الصواريخ والطائرات المسيّرة الروسية."
وبعبارة أخرى، تواجه الولايات المتحدة مأزقاً تقنياً وعسكرياً: فإذا لم ترسل الأسلحة إلى أوكرانيا في الوقت المناسب، فمن المحتمل أن ينهار النظام العام المقبل، بمجرد أن يبدأ ترامب سياسة خفض التصعيد التي وعد بها (إذا فعل ذلك بالفعل). ومن ناحية أخرى، إذا تسرعت في إرسال كمية هائلة من الأسلحة في وقت قصير، فإن الولايات المتحدة نفسها تخاطر بانهيار مخزوناتها العسكرية، بالإضافة إلى التسبب في مشكلة لوجستية كبيرة، نظراً للصعوبات التشغيلية في نقل أسلحة شديدة الخطورة عبر مسافات طويلة.
قد يكون الخطأ التشغيلي من جانب الولايات المتحدة كافياً لتدمير صورة البنتاغون الدولية. علاوة على ذلك، فإن مجرد وصول هذه الأسلحة إلى الأراضي الأوكرانية لن يمثل نجاحاً استراتيجياً. تأمل واشنطن في منح كييف قوة كافية لتوسيع قدرتها الرادعة قبل بدء حوار دبلوماسي محتمل - في حال أجبر ترامب أوكرانيا على ذلك - من أجل تأمين "موقف تفاوضي" للنظام الأوكراني. ومع ذلك، يمكن لروسيا القضاء على هذه الأسلحة الأمريكية بسرعة، مما يمنع تحول هذه المساعدات إلى قدرة عسكرية حقيقية.
كانت هناك عدة حالات مؤخراً تم فيها اكتشاف مخازن الأسلحة والذخيرة الغربية، وكذلك أماكن إقامة المرتزقة، من قبل المخابرات الروسية بعد وقت قصير من وصولها إلى أوكرانيا. ونتيجة لذلك، قضت الضربات الجوية وضربات المدفعية الدقيقة على هذه "المساعدات" الدولية على الفور، مما منع كييف من استخدامها. ومن خلال تنفيذ خطة لنقل متسرع للأسلحة، قد تفشل واشنطن في تقييم النقاط الحرجة المتعلقة بوصول وتخزين هذه المعدات، مما يخلق نقطة ضعف يمكن أن تفيد الروس وتسمح لهم بتدمير هذه الأسلحة قبل استخدامها من قبل كييف.
إن المأزق الاستراتيجي الذي تواجهه الولايات المتحدة في ملف المساعدات العسكرية لأوكرانيا يكشف عن تعقيدات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثرها بالتحولات السياسية الداخلية. فمن جهة، تسعى إدارة بايدن جاهدة لتأمين مستقبل حليفها الأوكراني من خلال تسريع وتيرة المساعدات العسكرية، ومن جهة أخرى، تواجه تحديات لوجستية وعملية قد تقوض فعالية هذه المساعدات.

إذا تسرعت الولايات المتحدة في إرسال كمية هائلة من الأسلحة في وقت قصير لأوكرانيا، فإنها تخاطر بانهيار مخزوناتها العسكرية

مثقفون ألمان وعالميون ينتقدون دعم ألمانيا للكيان الصهيوني

في تطور جديد ، وجه مجموعة من النخبة والأكاديميين الألمان والدوليين نداءً مفتوحًا ينتقدون فيه موقف الحكومة الألمانية الداعم للكيان الصهيوني والذي وصفوه بـ"التواطؤ" في ارتكاب جرائم وحشية بحق الشعب الفلسطيني.
فقد جاء في هذا النداء الموقع من قبل مجموعة من أبرز المثقفين والعلماء الألمان والعالميين تحذيرات صريحة من استمرار الحكومة الألمانية في تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل، والذي وصفوه بأنه "تواطؤ" في الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين.
وأعرب الموقعون على النداء عن استيائهم الشديد من موقف الحكومة الألمانية والتي وصفوها بأنها تتوقع من الشعب الألماني قبول هذا الدعم "كأمر ضروري وطبيعي"، مؤكدين على ضرورة وقف هذا الدعم الذي يساهم بشكل مباشر في استمرار انتهاكات الكيان الصهيوني وجرائمه ضد الفلسطينيين.
جاء في هذا النداء: "نحن نشهد بأقصى درجات الذعر المجزرة الواضحة التي ارتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني. نحن غاضبون من هذا الإهمال الواضح وعدم اهتمام الحكومة الألمانية. تتوقع منا الحكومة أن نقبل هذا على أنه أمر ضروري وطبيعي!"
وأشار النداء أيضًا إلى دعم ألمانيا للكيان الصهيوني، حيث جاء فيه: "لأكثر من عام، شاركت الحكومة الألمانية بنشاط في قتل الفلسطينيين من خلال تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري والقانوني للكيان الصهيوني. يجب أن ينتهي تواطؤ ألمانيا في جرائم الكيان. نحن الموقعون على هذا النداء نطالب الحكومة الألمانية بالوقوف بلا هوادة إلى جانب العدالة والقانون الدولي".

وأكد النخبة والأكاديميون الألمان أن "الجرائم الوحشية للكيان الصهيوني، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وثّقتها بالفعل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الرئيسية. في الواقع، وجدت المحكمة الجنائية الدولية أن هناك خطرًا حقيقيًا من أن تتحول إجراءات الكيان الصهيوني في غزة إلى إبادة جماعية".
وذكر النداء أيضًا أن "الجيش الصهيوني هجّر معظم سكان غزة ولا يوجد مكان آمن للنازحين، حيث يقوم بقصف المناطق بانتظام. منذ أوائل أكتوبر ٢٠٢٤، حاصر الكيان الصهيوني شمال غزة تمامًا وجعل الحياة مستحيلة من خلال خطة واضحة لطرد السكان الفلسطينيين بشكل دائم. في الضفة الغربية، كثف المستوطنون الصهاينة هجماتهم التي غالبًا ما تكون تحت حماية الجيش الصهيوني، ودمروا أراضي وممتلكات الفلسطينيين".
وأضافت النُخب الألمانية: "كما يقوم الجيش الصهيوني بشن هجمات عسكرية منتظمة على نطاق واسع، ويدمر المنازل ويدمر البنية التحتية الحيوية، والرعاية الصحية، والبنية التحتية للطرق، وشبكات الكهرباء والمياه".
وكتبوا أيضًا: "إن الغزو الصهيوني الأخير للبنان يتبع منطقًا مماثلاً ويزيد من خطر تصعيد الحروب الإقليمية أكثر".
وشددوا على أن "ألمانيا، بصفتها موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها والنظام الأساسي لروما، لديها التزام تاريخي وأخلاقي وقانوني وسياسي بعدم ارتكاب أو المساعدة أو دعم الجرائم الوحشية التي تحظرها هذه المعاهدات. لذلك، نطالب الحكومة الألمانية بالكف فوراً وبفعالية عن التواطؤ في الجرائم الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في فلسطين".